

"مقومات الجغرافيا السياسية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة"

إعداد الباحث:

ضياء محمود الدردساوي

باحث دكتوراه ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بيروت العربية ، بيروت ، لبنان .

مارس 2025



<https://doi.org/10.36571/ajsp7825>

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مقومات الجغرافيا السياسية لدولة الإمارات، ومستقبلها في النظام الدولي. مع التعرف على التحديات التي تواجه تحقيق ذلك، وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن محددات الجغرافيا السياسية والمتمثلة في (الجغرافية السكانية والاقتصادية والسياسية) لدولة الإمارات تكون مميزات تُساهم في تعزيز تنافسيته بالنظام الدولي.

واستخدم الباحث المنهج التحليلي في جمع الحقائق والمعلومات وتحليلها وتفسير الظاهرة من خلاله، وتحديد خصائصها وأبعادها، وتوصيف العلاقة بينها؛ بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل. بالإضافة إلى المنهج النسقي ويقوم على دراسة الأجزاء المكونة للنظام أو الظاهرة محل الدراسة؛ بحيث يقوم كل جزء بأداء دور محدد، ضمن علاقة من التفاعل والتكيف بين الأجزاء وصولاً للتكامل لضمان استمرارية النظام؛ بحيث يتم اعتبار دولة الإمارات العربية المتحدة نسقاً وإمارات الدولة السبع مكونات لهذا النسق.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: إن مقومات الجغرافيا السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة ساهمت في تعزيز تنافسية الدولة في النظام الدولي، ودفعت بالدولة إلى تبوأ المراكز العشرة الأولى عالمياً في 204 مؤشر من مؤشرات التنافسية العالمية عام 2021 من أصل 335 مؤشر. والصادر في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2021 الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية في لوزان السويسرية.

الكلمات المفتاحية: الجغرافية السياسية، الإمارات العربية المتحدة، تعزيز التنافسية الاقتصادية والسياسية.

المقدمة:

تُعرف الجغرافيا السياسية بأنها: "العلم الذي يهتم بربط وتفسير تفاعلات البشر، سريعة الاتجاهات السياسية والعسكرية مع الأبعاد الجغرافية الأرضية شبه الثابتة، وتكون الدولة هي أساس الجغرافيا السياسية، وفي الوقت نفسه صناعة بشرية بشكل مؤقت نتيجة تغيرات سريعة داخلية أو خارجية"⁽¹⁾.

وعليه تكمن أهمية الجغرافيا في قدرتها على تفسير كل شيء يدور في تاريخ المكان بدءاً من القرن العشرين قبل الميلاد وحتى وقتنا الحالي⁽²⁾.

وتأتي أهمية دراسة الجغرافيا السياسية لدولة الإمارات باعتبارها دولة حضارية تمثل نموذجاً واقعياً؛ من ناحية تأثير العامل الجغرافي على كلٍ من المجتمع، الاقتصاد والسياسة؛ فهي تتمتع بموقع استراتيجي يطل على مضيق هرمز؛ الذي يُعد من أهم مراكز نقل النفط في العالم.

(1) محمد طي، الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى اليوم، دراسات وتقارير، ط1، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، 2019.

(2) منثي مشعان المزروعى، مرجع سابق، ص1.

تقع دولة الإمارات ما بين خطي عرض (22 و 26,5 درجة شمالاً) وخطي طول (51 و 56,5 درجة شرق خط غرينتش)⁽³⁾، وتبلغ مساحتها (83.600) كم²، كما تتمتع بموقع ساحلي متميز؛ حيث تطل على بحرين ذات أهمية بالغة هما: الخليج العربي من الجهة الشمالية والشمالية الغربية، وخليج عمان من الجهة الشرقية.

كما تأتي أهمية إشرافها على الخليج العربي؛ بمنحها موقعاً متميزاً من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية، من خلال أداة البحر؛ باعتبارها وسيلة سهلة للمواصلات والاتصال الحضاري مع كافة شعوب العالم، ومصدراً لثرواتها ودعماً لاقتصادها القومي من خلال التجارة البحرية؛ فضلاً عن أهمية موقعها البحري الذي يشكل عازلاً طبيعياً بينها وبين الأخطار المحيطة بها مثل الخطر الإيراني⁽⁵⁾. بالإضافة لما سبق؛ فإن دولة الإمارات بموقعها الحالي هي دولة اتحادية مستقلة، معروفة بذلك منذ نشأتها في عام 1971، وتتكون من سبع إمارات هي "أبو ظبي"⁽⁶⁾، ودبي، والشارقة، ورأس الخيمة وعجمان، وأم القيوين، والفجيرة⁽⁷⁾، وتتميز الإمارة الأخيرة بموقعها المتميز الذي يقع على الساحل الشرقي للدولة الذي يبعدها بنحو (70) ميلاً فقط عن مضيق هرمز؛ الممر الحيوي الذي يربط ما بين منتجي النفط في الشرق الأوسط وبين أسواق آسيا، وأوروبا والولايات المتحدة. ويمر به نحو (18.5) مليون برميل من النفط المنقول من البحر يومياً؛ أي نحو (30%) من الخام وغيرها من السوائل النفطية⁽⁸⁾.

(3) عبد الحميد غنيم، جغرافيا دولة الإمارات العربية المتحدة الإقليمية الطبيعية والبشرية، ط1، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات، 2001، ص11.

(4) The Information Architects of Encyclopedia Britannica, United Arab Emirates: Facts & Stats, Available at, <https://WWW.britannica.com/place/United-Arab-Emirates>. Date of visit: 26/8/2022

(5) نادية فاضل عباس، النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة دراسات دولية، ع59، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق، 2014، ص61.

(6) هي عاصمة الدولة، تشكل مساحتها نحو 87% من مساحة دولة الإمارات الإجمالية. تتركز فيها معظم آبار النفط؛ مما يشكل دافعاً للنمو الاقتصادي للدولة حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 (قبل جائحة كورونا) نحو 421 مليار درهم. وتتميز بوجود أكبر خط ساحلي في الدولة. للمزيد أنظر: إمارة أبو ظبي - البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط التالي: <https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/the-seven-emirates/abu-dhabi>. تاريخ الزيارة 2022/8/26. وكذلك أنظر: الإمارات العربية المتحدة - الناتج المحلي الإجمالي 1973-2020 معطيات، متاح على الرابط التالي: <https://ar.tradingeconomics.com/united-arab-emirates/gdp?continent=asia>، تاريخ الزيارة: 2022/8/26.

(7) محمد شاكر حسين، الجغرافيا السياسية واستمرارية النظام السياسي الإماراتي (2004-2021)، مجلة السياسة والاقتصاد، مج15، ع14، كلية السياسة والاقتصاد بجامعة السويس، مصر، 2022، ص364.

(8) أحمد عبد الحكيم، بديل هرمز وجوهرة الشرق.. ميناء الفجيرة همزة وصل، متاح على الرابط التالي، <https://www.independentarabia.com/node/25036>، تاريخ الزيارة: 2022/8/26.

أولاً: مشكلة البحث:

إن اعتماد الدولة على مواردها، بما في ذلك الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية، أمر معترف به ومفهوم على نطاق واسع فيما تُعرف بـ "الجغرافيا السياسية"، إضافة إلى نظامها السياسي، وهنا تكمن مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: إلى أي مدى تُساهم الجغرافيا السياسية بكافة مقوماتها في تعزيز تنافسية دولة الإمارات العربية المتحدة في النظام الدولي؟

ثانياً : التساؤلات الفرعية:

يسعى البحث للإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هي مقومات الجغرافيا السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة ؟
- 2- ما مستقبل دولة الإمارات في النظام الدولي انطلاقاً من العامل الجيوبولتيكي؟

ثالثاً : فرضية البحث :

تشكل محددات الجغرافيا السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة والمتمثلة بالمحددات الطبيعية والبشرية محوراً مهماً في دعم وتعزيز تنافسيته في النظام الدولي، وذلك من خلال توظيف موقعها الجيوستراتيجي وتطوير بنيتها التحتية؛ لدعم التجارة العالمية، وتأمين الطاقة، وبناء التحالفات الدولية والإقليمية؛ والتي من شأنها تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية. وبالتالي فإن البحث ينطلق من فرضية مفادها :

إن محددات الجغرافيا السياسية لدولة الإمارات تكون مميزات تُساهم في تعزيز تنافسيته الاقتصادية والتقنية في النظام الدولي.

رابعاً : أهداف البحث :

يهدف البحث إلى الآتي:

تحديد مدى مساهمة الجغرافيا السياسية في تعزيز تنافسية دولة الإمارات في النظام الدولي، وقد انبثق من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على مقومات الجغرافيا السياسية لدولة الإمارات.
- التعرف على مستقبل دولة الإمارات بالنظام الدولي.
- التعرف على التحديات التي تواجه تعزيز تنافس دولة الإمارات في النظام الدولي.

خامساً : أهمية البحث :

تقوم هذه الدراسة بوصف وتحليل الموارد الجغرافية، الطبيعية، السياسية والاقتصادية التي تتمتع بها دولة الإمارات العربية المتحدة. والتي تتميز في وقوعها بالمنطقة المدارية الجافة و تمتد عبر آسيا وشمال أفريقيا، يحدها من الشمال والشمال الشرقي بحر

الخليج، والسعودية غرباً، وعمان جنوباً، وقطر شمالاً، كما يتضح في الشكل رقم (1)؛ مما جعلها تتميز بالمناخ الدافئ شتاءً والرطب صيفاً، إضافة إلى تمتعها بالنظم البيئية التي تنتوع في الدولة إلى أربعة أنواع رئيسية هي: النظام البيئي الصحراوي، الجبلي، النظام الساحلي والبحري، والرطب، إلى جانب العوامل التي تجعل لديها القدرة على الحفاظ على استقرارها السياسي بالمقارنة مع غيرها من الدول التي تقتصر إلى تلك العناصر.

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة من الناحيتين العلمية والعملية:

1. الأهمية العلمية: يتمثل الجانب العلمي للدراسة من خلال التعرف على الموقع الجغرافي لدولة الإمارات بكل تفاصيله، وسرد أهم الإحصائيات عن الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الدولة، وعرض لمحة شاملة عن الموارد الاقتصادية للدولة، فضلاً عن فعالية نظامها السياسي الذي يبرز مدى قوة قيادتها في حُسن إدارة البلاد، ومدى تأثير ذلك في تعزيز تنافسيتها بالنظام الدولي.
2. الأهمية العملية: يتمثل الجانب العملي في مساهمة الدراسة بإثراء المكتبة العربية، وأيضاً الباحثين والدارسين بما تتمتع به دولة الإمارات من مظاهر طبيعية تُعزز من تنافسها في النظام الدولي.

سادساً : منهجيات البحث :

تم بناء البحث على مجموعة من المناهج هي:

1. المنهج التحليلي: ويكمن تركيز هذا المنهج في تحليل موارد الدولة، وتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف بها من الناحية الاقتصادية والسياسية، وتفسير العلاقة التي تربط مكوناتها بالدول الأخرى وفقاً لدراسة كلٍ من المقومات الطبيعية والبشرية.
2. المنهج النسقي: ويقوم على دراسة الأجزاء المكونة للنظام أو الظاهرة محل الدراسة؛ بحيث يقوم كل جزء بأداء دور محدد، ضمن علاقة من التفاعل والتكيف بين الأجزاء وصولاً للتكامل لضمان استمرارية النظام؛ بحيث يتم اعتبار دولة الإمارات العربية المتحدة نسقاً وإمارات الدولة السبع مكونات لهذا النسق.
3. سابغاً: الإطار الهيكلي للبحث :
4. انطلاقاً من إشكالية الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، والوصول إلى أهداف الدراسة، تم تقسيم الدراسة إلى مطلبين ، ثم الخاتمة (النتائج والتوصيات) على النحو التالي:

المطلب الأول : مقومات الجغرافيا السياسية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة .

المطلب الثاني : الجغرافيا السياسية للإمارات العربية المتحدة : مستقبل وتحديات

المطلب الأول : مقومات الجغرافيا السياسية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة .

مقدمة :

تتشابه الدول بأنها تتكون من العناصر المكونة لمفهوم الدولة كالأرض والسكان والسيادة والحكومة؛ إلا أنها تختلف من حيث العناصر أو المحددات التي تتركز عليها لبناء الدولة؛ بحيث تشكل هذه المحددات منظومة متكاملة الى حد ما لتشير الى قوة الدولة أو ضعفها. وهذه العناصر هي " المحددات الطبيعية، البشرية (الديموغرافية)، الاقتصادية والأمنية؛ بحيث يتم توظيف هذه المحددات من قبل سلطتها؛ بهدف تحقيق سياسة الدولة - وبكفاءة - على الصعيدين الداخلي والخارجي.

الفرع الأول

موقع دولة الإمارات ومحاور تأثيره في الجغرافيا السياسية للدولة

يُعرف الموقع بأنه المكان النشط الذي يؤثر في الجغرافيا السياسية للدولة، لتأثيره في اتجاهات السكان والسلوك سياسياً لحكوماتها وفي علاقتها بغيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار إن فكرة الموقع نسبية، وذلك بسبب التقدم التكنولوجي في نواحي متعددة؛ لذلك فإن دراسة الموقع تتغير باستمرار وما يمس نواحي الحياة المختلفة من تطور⁽⁹⁾.

وفي دراسة الموقع الجغرافي للدول لا يتم الاهتمام فقط بموقعها من ناحية خطوط الطول والعرض بل بأهمية هذا الموقع وأثره في وجود واستمرار الوحدة السياسية (الدولة). ودور هذه الدولة داخليا وعلاقتها مع محيطها الإقليمي والدولي.

وهنا تبرز أهمية موقع الدولة الجغرافي من تحديد مكانه بالنسبة إلى مراكز القوى سياسياً واقتصادياً في العالم، وتوفر المسطحات المائية (بحار، انهار، محيطات) التي تشكل جسوراً للتواصل مع العالم، ودعماً لحركة التجارة والملاحة والنقل فيها⁽¹⁰⁾.

ويؤثر الموقع الجغرافي لدولة الإمارات في جغرافيتها السياسية من أربع نواحي هي:

أ- **الموقع الفلكي:** تقع دولة الإمارات العربية المتحدة شمال خط الاستواء بين دائرتي عرض 22 و26,5 شمالاً وبين خطي طول 51 و56,5 درجة شرقاً؛ مما ترتب عليه - نتيجة قربها إلى الجهة المناخية الحارة منه إلى المنطقة المعتدلة - ندرة في كمية الأمطار الساقطة؛ الأمر الذي نتج عنه ندرة في الغطاء النباتي، وفي أنواع المحصول الزراعي الذي يُمكن زراعته في الدولة، وارتفاع درجات الحرارة الذي تسبب بهيمنة ظاهرة الجفاف لوقت طويل؛ إذ تؤثر تلك الظاهرة في أنشطة الأفراد بالدولة⁽¹¹⁾. ولكن نتيجة للتطور التقني؛ فإن التكنولوجيا الحديثة ساهمت في تخفيف تأثير المناخ الجاف في دولة الإمارات⁽¹²⁾؛ وهنا يبرز أثر العامل التقني في إحداث تغييرات على المعطيات الجغرافية من شأنه دعم جهود الدولة في التطور والنمو.

وعلى ضوء ما سبق؛ يُمكن القول بأن الموقع الفلكي لدولة الإمارات ذات أهمية ثانوية من ناحية الجغرافيا السياسية.

ب- **الموقع البحري:** تطل دولة الإمارات على بحرين هما: **الخليج العربي** شمالاً وغرباً، و**خليج عمان** شرقاً. وموقعها على الخليج العربي منحها موقعاً مهماً استراتيجياً واقتصادياً؛ حيث استقادت من البحر كوسيلة للمواصلات والاتصال حضارياً مع العالم، ودعم اقتصادها القومي من خلال التجارة البحرية؛ لا سيما أن للدولة ساحلين؛ أطولهما يطل على خليج عمان، وتبرز أهميتها في أن البحر يُعد عازلاً طبيعياً بينها وبين دولة إقليمية هي إيران، بالإضافة إلى جانب الاتصال الحضاري مع شعوب العالم⁽¹³⁾.

ج- **الموقع بالنسبة للدول المجاورة:** تعد دولة الإمارات العربية المتحدة جزءاً من منطقة الخليج العربي، ذات الأهمية الجيوسياسية منذ زمن بعيد. ويعتبر الخليج العربي الشريان الأساسي للملاحة الدولية التي تطل على مياه سبع دول عربية وإسلامية؛ حيث تطل

(9) عبد الحميد غنيم، جغرافية الإمارات العربية المتحدة الإقليمية والطبيعية والبشرية، ط1، مرجع سابق، ص13.

(10) صلاح الدين علي الشامي، دراسات في الجغرافيا السياسية، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999م، ص 47-52.

(11) جودة حسنين جودة، شبه الجزيرة العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 1988، ص 5.

(12) المرجع نفسه، ص 6.

(13) عبد الحميد غنيم، جغرافية الإمارات العربية المتحدة الإقليمية والطبيعية والبشرية، مرجع سابق، ص16.

إيران على السواحل الشرقية بطول 1200 كم بينما تطل الدول العربية على الساحل الغربي للخليج بطول 1800 كم؛ بدءاً من العراق وحتى جزيرة مسندم على مضيق هرمز في سلطنة عمان⁽¹⁴⁾.

فدولة الإمارات دولة خليجية تشترك معهم في العديد من السمات من ضمنها سمات اجتماعية ودينية؛ بحيث تُشكل تلك الدول ظهيراً حامياً لها، تثق به وتركن إليه، كذلك تُعد دولة الإمارات دولة عربية شرق أوسطية مهتمة بهوموم الأمة العربية ومشاكل الشرق الأوسط⁽¹⁵⁾؛ وعليه فإن موقع الدولة بالنسبة لدول الجوار ساهم في إضفاء طابع الاستقرار الأمني مع محيطها الى حد كبير؛ الأمر الذي ساهم في دفع عجلة التنمية والتطور.

د- **الموقع الاستراتيجي:** يُعرف بأنه: "مكان تتوفر فيه السمات التي تؤمن للدولة تحقيق أهدافها حضارياً في وقت الأمان والأهداف العسكرية في زمن الحرب. ويتميز موقع دولة الإمارات من ناحية موقعها ساحلياً، وطول السواحل والثروات النفطية لهذه المواقع، بالإضافة إلى موقعها وسط العالم وارتباطها معه بطرق مائية متنوعة، كذلك أن سواحل دولة الإمارات ساهمت بإقامة موانئ تجارية كانت سبب أساسي في تعزيز حركتها التجارية فيما بينها وبين دول العالم سواء للاستيراد أو التصدير؛ مما يُعد مكسباً استراتيجياً في سهولة تصدير ثرواتها النفطية، وأيضاً أضاف موقعها المتوسط بالنسبة لدول العالم سمة أخرى ترتبط بالاتصال الحضاري والاجتماعي والثقافي مع شعوب العالم⁽¹⁶⁾.

الفرع الثاني

الأبعاد السياسية لموقع الدولة وتشمل المساحة والشكل والحدود والتضاريس

ونظم الاتصال والنقل

ومن خلال هذا الفرع سيتم التعرف على الأبعاد السياسية لدولة الإمارات من ناحية مساحتها وشكلها وحدودها وتضاريسها ونظم الاتصال والنقل كما يلي:

1. **المساحة:** تُعرف المساحة بالرقعة الجغرافية برياً وبحرياً للوحدة السياسية، والتي تُمثل نواة تكوينها، وهناك عوامل متعددة تسهم بشكل واضح في تحديد مساحة الدولة منها عوامل طبيعية؛ وهي المكان الذي ساهمت عوامل الطبيعة في صياغته بحيث شكل ذلك مدعاة لتجمع السكان للاستفادة من المنافع الاقتصادية حتى ولو يكونوا من سلالة واحدة، وقومية بتجمع عدد من البشر تجمعهم خصائص وعادات وتاريخ وأرث مشترك، ودينية؛ حيث تساهم العقيدة الواحدة في تماسك وترابط السكان ضمن مساحة معينة مثل الدولة الإسلامية⁽¹⁷⁾.

⁽¹⁴⁾ جون ديوكز أنتوني، دولة الإمارات العربية المتحدة : القوى الفاعلة في تكوين الدولة، سلسلة محاضرات الإمارات، (62)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص 45.

⁽¹⁵⁾ المرجع نفسه، ص 46.

⁽¹⁶⁾ دولة الإمارات، الكتاب السنوي، شركة ترايدنت بريس ليمتد، لندن، 1999، ص 398.

⁽¹⁷⁾ صلاح الدين علي الشامي، دراسات في الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص 53-54.

تبلغ مساحة الإمارات نحو (77,700) كم²، ومساحتها مع الجزر نحو (83,600) كم²، وهي بذلك تُعد من الدول الصغيرة جداً وفق تصنيف نورمان باوند (Norman Pounds)⁽¹⁸⁾، وتُعد من الدول الصغيرة حسب تصنيف هارم دبليه (Harm Deblj)⁽¹⁹⁾. ولكن تقييم مساحة الدولة وأثرها في تعزيز مكانتها في النظام الدولي لا يقاس بعدد الكيلو مترات بل بمجموعة من العوامل منها حجم وتنوع وتوفر الموارد الطبيعية والقدرة على استغلالها وتوظيفها في تنفيذ السياسات، والكثافة السكانية وتوزيعها على مساحة الدولة والتجانس إلى حد ما بين السكان، ووجود شبكة مواصلات تشكل رابط بين أجزاء الدولة⁽²⁰⁾.

ويمكن الإشارة هنا إلى إن مساحة دولة الإمارات قد منحتها إمكانات اقتصادية كبيرة، وضعت مجتمعها في مقام الدول المتقدمة من ناحية المستوى المعيشي والحضاري؛ نتيجة استغلالها الفعّال لثروات بلادها بصورة تُلبّي احتياجات شعبها اقتصادياً واجتماعياً.

2. الشكل: لكل مساحة شكل، وهذا الشكل هو الذي يضم اطراف المساحة وقد يكون منتظماً أو غير منتظم؛ حيث يبدو شكل دولة الإمارات ذو شكل غير منتظم -يميل إلى القوس- مع الأخذ في الحسبان بأن تلك الصورة لم تؤثر في التركيب الداخلي للدولة، أو في التطور الداخلي لوحدها السياسية، أو في أداء وظائفها⁽²¹⁾.

وأثر شكل الدولة على شبكات المواصلات؛ إذ كانت دولة الإمارات تُعاني من عملية الانتقال؛ مما أثر على حياتها؛ لا سيما اقتصادياً، فكانت من إحدى التحديات التي ساهمت في إحداث أزمة في عملية التجارة ونقل البضائع التي كانت تأخذ وقت طويلاً في نقلها؛ مما أثر على ارتفاع السلع⁽²²⁾، واستطاعت الدولة من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة تذليل العقبات الناتجة عن شكل الدولة في بناء شبكة مواصلات تربط مختلف أجزاء الدولة وخاصة مع العاصمة أبو ظبي، التي تتصل اتصالاً وثيقاً بشكل ومساحة الدولة لما للعاصمة من تأثير على الأنشطة السياسية والاقتصادية في الدولة؛ إذ أن موقع العاصمة أبو ظبي منحها ميزة استراتيجية على الخليج العربي من ناحية نوع الحماية؛ حيث إن الحماية البحرية ضرورية؛ كذلك فإن موقع العاصمة قد منحها مساحة كبيرة ضمن شكل الدولة؛ حيث شكلت مساحتها 87% من المساحة الإجمالية للدولة؛ ما يعني توفر جزء أكبر من الموارد الطبيعية فيها.

⁽¹⁸⁾ تصنيف نورمان باوند (Norman Pounds): وضع حد أمثل لمساحة الدولة فالدولة العملاقة تصل مساحتها (أكثر من 600,000 كم²، دول ضخمة تبلغ مساحتها (2,500,000-6,000,000) كم²، ودول كبيرة جداً تبلغ مساحتها (1250,000-2500,000) كم²، ودول كبيرة تبلغ مساحتها (650,000-1,250,000) كم²، ودول متوسطة مساحتها (250,000-650,000) كم².

⁽¹⁹⁾ تصنيف هارم دبليه (Harm Deb): دول كبيرة جداً مساحتها أكبر من 2,500,000 كم²، ودول كبيرة مساحتها 350,000 - 2,500,000 كم²، دول متوسطة مساحتها 1,500,000 - 3,500,000 كم²، ودول صغيرة = مساحتها 150,000 - 250,000 كم²، ودول صغيرة جداً مساحتها أقل من 2500 كم². انظر: عبد الحميد غنيم، جغرافية الإمارات العربية المتحدة الإقليمية والطبيعية والبشرية، مرجع سابق، ص 31.

⁽²⁰⁾ صلاح الدين علي الشامي، دراسات في الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص 55.

⁽²¹⁾ محمد صالح العجيلي، دولة الإمارات - دراسة في الجغرافيا السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع 45، ط 1، أبو ظبي، 2000، ص 27.

⁽²²⁾ سويلم العززي، الشيخ زايد ودوره في نشوء وتطور دولة الإمارات العربية المتحدة، ط 1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015، ص 2.

3. **الحدود:** تعتبر الأرض من العناصر الرئيسية من عناصر الدولة، وتقوم على مساحة معينة. وتبرز أهمية هذه المساحة من موقعها الجغرافي وكذلك ما يتوفر بها من موارد طبيعية. ولكن امتداد وتوسع هذه المساحة مؤطر بشكل من الحدود سياسياً والتي تفصل بين هذه الدولة وبين الدول الأخرى، وتحدد نطاق سيادتها وتوظيفها لمواردها الطبيعية.

وفي الواقع لم تكن مسألة ترسم الحدود ذات الأهمية الحالية في الماضي؛ بل كانت الظواهر الطبيعية تُمثل الحدود الطبيعية بين الوحدات السياسية؛ ولكن نتيجة لظهور بعض التحديات نتيجة تداخل تلك الحدود للدولة مع الدول المجاورة، وكذلك نتيجة للنمو السكاني والتطور التقني وما نتج عنه من تطور طرق المواصلات، وزيادة التبادل التجاري؛ ظهرت الحاجة لرسم دقيق للحدود بين الوحدات السياسية لتأكيد سيادة الدولة على نطاق جغرافي محدد⁽²³⁾.

وفي حين أن راتزل في كتابه المعروف بالجغرافيا السياسية تناول موضوع الحدود بنطاق يحدد العلاقة بين الدولة وحدودها؛ كالعلاقة بين القلب والأجزاء الحيوية في الجسم؛ أي أن الحدود متحركة وليست ثابتة من منطلق أن الدولة كائن حي يتوسع ويتمدد وفق مصالحه⁽²⁴⁾. إلا أن العديد من المفكرين تناولوا مفهوم الحدود بإضفاء صفة الثبات على مساحة الدولة؛ ومنهم: بوجز الذي عرف الحدود بـ " الخط الذي يميز حدود الإقليم الذي تمارس عليه الدولة حقوق السيادة"⁽²⁵⁾. وعرف "برسكوت" الحدود بأنها⁽²⁶⁾ "الخطوط التي تحدد الإقليم الذي تشغله الدولة وتبسط عليه سلطاتها بصفة قانونية".

وعليه؛ فإن الحدود هي الحاجز الفاصل بين وحديتين سياسيتين يحدد نطاق كل منهما ويمنع تداخل أو اختلاط إحداهما بالأخرى، الأمر الذي يحدد نطاق مساحة كل وحدة (الأرضية والمائية والجوية) ويضمن ممارسة سيادتها واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية ضمن هذا النطاق.

تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة بحدود فريدة؛ إذ تقع في جنوب غربي آسيا، تُحدها المملكة العربية السعودية من الغرب والجنوب، والخليج العربي من الشمال والشمال الغربي، وسلطنة عمان من الجنوب الشرقي⁽²⁷⁾.

وبناءً على ما سبق يُمكن القول إن حدود دولة الإمارات منحها موقعاً مهماً اقتصادياً؛ إذ استفادت من البحر كوسيلة للمواصلات والاتصال الحضاري مع دول العالم، وفي نفس الوقت مصدراً مهماً لدعم اقتصادها من خلال التجارة البحرية، خاصة أن للدولة ساحلين أطولهما على الخليج العربي وأقصرهما على خليج عمان⁽²⁸⁾؛ وهنا لا بد من الإشارة إلى النزاع الحدودي بين دولة الإمارات وإيران حول

(23) صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافيا السياسية، ط2، مرجع سابق، ص 61-64.

(24) محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، مكتبة الإكسبر الإلكترونية، متاح عبر الرابط التالي، https://archive.org/details/aljoghrafia_alsyasia، تاريخ الزيارة: 2023/7/16.

(25) Boggs, S, W, International Boundaries: a Study of Boundary Functions and Problems, AMS Press, New York, 1966, P5.

(26) Prescott. J. R.V, The Geography Of Frontiers and Boundaries, Aldine Pub Co, Chigaco, 1965, PP: 33-35.

(27) الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية 2018، البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط التالي، <https://u.ae/ar-AE>، تاريخ الزيارة في 2023/4/20.

(28) المرجع نفسه .

ثلاث جزر في الخليج العربي (جزر أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى) منذ العام 1971، عندما انسحبت بريطانيا من منطقة الخليج؛ مما دفع إيران إلى احتلال الجزر المشار إليها لملء الفراغ العسكري ولأسباب استراتيجية أخرى، ولا تزال الحكومة الإيرانية ترفض حل الأزمة على الرغم من الجهود التي تبذلها دولة الإمارات لحل الأزمة⁽²⁹⁾.

وفي نفس الوقت؛ تبرز أهمية موقعها البحري في أن البحر يُمثل كعازل بينها وبين إيران؛ مما جعلها بعيداً عن أي خطر عسكري من جانب إيران⁽³⁰⁾. مع الأخذ بعين الاعتبار أن التطور التكنولوجي وخاصة من الناحية العسكرية قد قلل إلى حد كبير من هذه الميزة.

والشكل التالي يوضح الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة وحدودها،

شكل رقم (4)

الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة وحدودها



المصدر: الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة وحدودها، متاح على الرابط التالي، <https://www.bing.com/images>.

تاريخ الزيارة 2023/7/16

ويتضح من الشكل السابق حدود دولة الإمارات العربية وموقعها الجغرافي المميز على الخليج العربي من خلال إماراتها الستة، وعلى خليج عمان وبالقرب من مضيق هرمز من خلال إمارة رأس الخيمة؛ حيث أعطى الموقع تواصل الدولة عبر مسارات مائية مختلفة

⁽²⁹⁾ محمد خالد المومني وخالد حامد شيكات، رؤية شاملة لأبعاد الصراع في قضية الجزر الثلاث "طنب الكبرى، طناب الصغرى، أبو موسى"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مج (5)، ع (1)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، 2012، ص 65.

⁽³⁰⁾ المرجع نفسه، ص 67.

مع مراكز القوى العالمية اقتصادياً وسياسياً، ودعم حركة المواصلات والتتقل والتجارة؛ من خلال إقامة الموانئ على خطوطها الساحلية، وسهولة التواصل الحضاري والثقافي مع دول العالم.

4. التضاريس: تُعد التضاريس من العوامل الأساسية التي تميزها عن غيرها. وتسهم بعناصرها المختلفة كالجبال والسهول والهضاب والصحراء والوديان بتشكيل الشخصية الجيوسياسية للدولة كونها تتسم بصفة الثبات؛ بل تسهم أيضاً بشكل رئيسي في تحديد ملامح شخصية الدولة الاقتصادية⁽³¹⁾. ومن أهم تضاريس دولة الإمارات ما يلي⁽³²⁾:

أ. السلاسل الجبلية: تتنوع تلك السلاسل من حيث شكلها وارتفاعها وأهميتها؛ فمنها ذات الرؤوس الجبلية ومنها متوسطة الارتفاعات كجبال الحجر؛ الذي يتميز بدوره في تجميع مياه الأمطار في الجانب الغربي من الدولة، والذي يمتد على مسافة 80 كم شمالاً وجنوباً بعرض يصل إلى 32 كم، ويتميز كذلك بأنها تشكل حاضنة لعدد من الحيوانات النادرة.

ومن أهم السلاسل الجبلية جبال حفيت الذي يرسم الحدود السياسية بين دولة الإمارات وسلطنة عمان ويبلغ ارتفاعه 1249م، ويتميز بأنه من المعالم السياحية بالإضافة إلى جبل جيس ويبلغ ارتفاعه 1925 م⁽³³⁾.
ب. السهول الساحلية: وتتكون من⁽³⁴⁾:

1. السهل الساحلي الشرقي: ويمتد على خليج عمان بطول 90 كم.

2. السهل الساحلي الغربي: ويمتد على طول الخليج العربي ولمسافة تقارب 650 كم.

وتتميز السهول الساحلية بأنها رملية باستثناء المنطقة شمالاً، كما تتميز المياه المجاورة للساحل بضحالتها وكثرة الشعب المرجانية فيها، وهي وإن كان تُحد من الملاحة- فهي غنية بمحار اللؤلؤ- الذي كان المصدر الأساسي للدخل على مر العصور؛ إضافة إلى غنى المياه الإقليمية بثروتها السمكية التي تُمثل مصدراً مهماً من مصادر الغذاء، وعنصراً حيوياً في تحقيق الأمن الغذائي للدولة.

ج. المنطقة الصحراوية: وتمتد من الساحل الجنوبي للخليج العربي إلى الأراضي غير المأهولة في الربع الخالي؛ أي تُغطي الصحراء أغلب مساحتها. وتتميز بأهميتها الاقتصادية سواء من ناحية توفر النفط والغاز مثل الصحراء الرملية الكبرى، أو من ناحية الإنتاج الزراعي مثل واحة ليوا والتي تقع على بعد 220 كم من العاصمة أبو ظبي، أو من ناحية الجذب السياحي مثل صحراء البداري بمنظر طبيعي متنوع من الكثبان الرملية ذات اللون الأحمر كما يتضح في الشكل التالي.

د. نظم النقل والاتصال: لنظم النقل والاتصال دور مهم ومؤثر في إبراز قوة الدولة وتعزيز تنافسها دولياً؛ إذ أن توفير الدولة لوسائل النقل برياً وبحرياً وجوياً- وخاصة المتطورة منها -دلالة على قدرتها على ربط أجزاء الدولة الداخلية وقطاعات الإنتاج بعضها ببعض، وتسهيل حركة السكان وكذلك ربط الدولة مع دول أخرى⁽³⁵⁾.

(31) محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، مرجع سابق، ص 76.

(32) نسيم العموش، تضاريس دولة الإمارات، متاح على الرابط التالي، <https://mawdoo3.com>، تاريخ الزيارة 2023/7/16.

(33) نسيم العموش، تضاريس دولة الإمارات، مرجع السابق.

(34) المرجع نفسه.

(35) خليل حسيين، الجغرافيا السياسية، دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها، ط2، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2020، ص 220.

وعلى ضوء ما سبق؛ بدأت دولة الإمارات تعتمد على وسائل النقل الحديثة بدلاً من القديمة، وذلك بسبب تواجد الشركات القائمة على استخراج المواد البترولية، ومن أهم تلك الوسائل:

أ. **النقل الجوي:** حققت صناعة النقل الجوي في الإمارات تقدماً إيجابياً في تطوير البنية التحتية، حيث أن الدولة وضعت مؤشرات ضمن الأجندة الوطنية⁽³⁶⁾ لتحقيق رؤيتها عام 2021، والمتمثلة بخلق بيئة مستدامة؛ هدفها أن تصبح دولة الإمارات الأولى عالمياً في جودة البنية التحتية للمطارات والموانئ؛ بالإضافة إلى تحسين جودة الاتصالات وتوفير الكهرباء في كل مناطق الدولة. لتتبوأ مكانة متقدمة لها في مجال تقديم الخدمات الذكية⁽³⁷⁾.

كذلك حرصت الدولة على عملية التوسع في ناقلاتها الجوية والمطارات المحلية، حتى وصل عددها إلى 6 مطارات في أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة؛ مما ترتب عليه المساهمة بشكل مباشر في ربط الدولة بدول العالم المختلفة. وزادت مساهمة قطاع النقل الجوي من الناتج المحلي الإجمالي من 1% عند تأسيس الدولة عام 1971 إلى نحو 12% في العام 2020. واستطاع قطاع النقل الجوي في العام 2021 نقل 45,915,214 مسافر عبر مطارات الدولة من خلال 384,262 رحلة طيران وذلك من خلال شركات طيران محلية ودولية⁽³⁸⁾.

وعليه نستنتج دور هذا القطاع في دعم الناتج المحلي الإجمالي، توفير فرص عمل، وزيادة الاستثمارات الأجنبية في قطاع النقل الجوي التي وصلت في العام 2014 إلى 20 مليار دولار لتشكل نصف حجم الاستثمارات في قطاع النقل في دول الخليج⁽³⁹⁾. وفي ذات الإتجاه من المتوقع أن يصل معدل نمو قطاع الطيران في الدولة بحلول عام 2037 إلى 180% وتوفير 1,5 مليون فرصة عمل، مع زيادة في الدخل المحلي قد تصل إلى 130 مليار دولار، بالإضافة إلى توقيعها العديد من الاتفاقيات الخاصة بخدمات النقل الجوي وصلت إلى 185 اتفاقية؛ مما يزيد من حجم قطاع الطيران وبالتالي التأثير على الربط الجوي عالمياً⁽⁴⁰⁾.

ب. **النقل البري:** بدأ اهتمام دولة الإمارات بقطاع النقل البري عام 1968، حيث وصلت نفقاتها عليه في تلك الفترة إلى (2,2364) مليون درهم، ومع مرور الوقت توسعت الدولة في خطتها لبناء طرق جديدة تربط المدن الداخلية مع بعضها البعض⁽⁴¹⁾. وسعت دولة الإمارات لامتلاك شبكة طرق مميزة (شبكات طرق ومطرو ووسائل نقل مختلفة) على مستوى دول العالم أسهمت

⁽³⁶⁾ يقصد بالأجندة الوطنية والتي أطلقها نائب رئيس دولة الإمارات وحاكم دبي ورئيس مجلس الوزراء بأنها رؤية تتكون من منظومة من المؤشرات الوطنية في القطاعات الصحية والتعليمية والإسكان وفي مجال الاقتصاد والبيئة والبنية التحتية والخدمات الحكومية لقياس النتائج الرئيسية لأداء الأولويات الوطنية. ومقارنة مرتبة دولة الإمارات بدول العالم الأخرى في مجال المؤشرات الدولية: للمزيد انظر: <https://www.vision2021.ae/>، تاريخ الزيارة 2023/7/21.

⁽³⁷⁾ النقل ورؤية الإمارات 2021، متاح على الرابط التالي، [النقل ورؤية الإمارات 2021 - البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة \(u.ae\)](https://www.vision2021.ae/)، تاريخ الزيارة: 2023/7/21.

⁽³⁸⁾ بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، دبي، متاح على الرابط التالي، <https://fcsc.gov.ae/> تاريخ الزيارة: 2023/7/21.

⁽³⁹⁾ محمد العسومي، قطاع الطيران المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة وأهميته الاقتصادية، متاح على الرابط التالي، https://www.ecssr.ae/reports_analysis، تاريخ الزيارة: 2023/7/21.

⁽⁴⁰⁾ صلاح عبد الحميد، الإمارات بين التاريخ والجغرافيا، ط1، مرجع سابق، ص151.

⁽⁴¹⁾ صلاح عبد الحميد، الإمارات بين التاريخ والجغرافيا، مرجع سابق، ص152.

بشكل كبير في ربط أجزاء الدولة الداخلية وربط الدولة مع الدول الأخرى؛ الأمر الذي انعكس على سهولة حركة التنقل وعلى النمو الاقتصادي عبر تطور التجارة داخلياً وعبر الحدود⁽⁴²⁾؛ حيث صنفت دولة الإمارات ضمن أفضل 20 دولة عالمياً في 13 مؤشر خاص بمنظومة قطاع النقل⁽⁴³⁾. وقامت بإصدار قانون تنظيم النقل البري عام 2011 الذي ينظم حركة انتقال الأشخاص والبضائع داخل الدولة وخارجها، حيث حققت دولة الإمارات أعلى معايير السلامة والأمن وإزالة التحديات في النقل البري وحماية البيئة⁽⁴⁴⁾.

ج. النقل البحري: إن حصول دولة الإمارات على المرتبة 12 عالمياً في جودة النقل البحري وفق تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2019⁽⁴⁵⁾؛ يُعطي دلالة واضحة على تطور هذا القطاع وقدرته على وصل الدولة بدول العالم المختلفة، وتوافقه مع معايير الأمن والسلامة الدولية؛ حيث ساهم الموقع الجغرافي للدولة على الخليج العربي وخليج عمان في إنشاء العديد من الموانئ لتكون جسراً توصل فعال مع مراكز التجارة العالمية. ويبلغ عدد المنافذ البحرية التجارية 12 منفذاً (بالإضافة إلى عدد من الموانئ النفطية). ووفقاً لمجلس الشحن العالمي، فإن 2 من أكبر 50 ميناء في العالم موجود في دولة الإمارات. وتستحوذ موانئ دولة الإمارات على 60% من إجمالي حجم البضائع المتجهة إلى دول الخليج العربي⁽⁴⁶⁾. ومن أهم الموانئ: ميناء زايد، ميناء خليفة الذي يربط الدولة مع 70 وجهة دولية، ميناء خورفكان، ميناء صقر وميناء الفجيرة الذي يتمتع بموقع استراتيجي قرب مضيق هرمز. ويتكامل ذلك مع شبكة النقل البحري الداخلية مثل: عبارات المحرك التراثية، عبارات التراث الكهربائي، التاكسي المائي، وفيري دبي⁽⁴⁷⁾. كما يتضح في الشكل رقم (7) وعلى ضوء ما سبق؛ يتضح أن شكل دولة الإمارات ساهم في تطور مواصلاتها؛ حيث جعلها تتمتع بالحداثة وفقاً للتكنولوجيا المتطورة؛ مما ساهم في تقدمها وجعلها في سبق مع الدول المتقدمة.

(42) في تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2019 جاءت الإمارات ضمن أفضل 7 دول في المؤشر الخاص بجودة الطرق، للمزيد أنظر: <https://u.ae/information-and-services/transportation>، تاريخ الزيارة: 2023/7/22.

(43) سهيل المزروعى، قطاع النقل في الإمارات ضمن الأفضل عالمياً، للمزيد أنظر: <https://www.albayan.ae/uae/news>، تاريخ الزيارة: 2023/7/22.

(44) محيد ملوك السامرائي، تكنولوجيا النقل العالمي واتجاهات التجارة الدولية الحديثة، ط1، مركز جمعة الماجد الثقافي، الإمارات، 2016، ص98.

(45) للمزيد أنظر: <https://u.ae/information-and-services/transportation>، تاريخ الزيارة: 2023/7/22.

(46) الموانئ البحرية، البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط التالي، <https://u.ae/ar-ae/information-and-services/infrastructure/civic-facilities>، تاريخ الزيارة: 2023/7/22.

(47) صلاح عبد الحميد، الإمارات بين التاريخ والجغرافيا، مرجع سابق، ص155.

الفرع الثالث

الموارد الطبيعية

تتمثل الموارد الطبيعية في دولة الإمارات العربية في الموارد التالية⁽⁴⁸⁾:

1. **النفط:** تمتلك دولة الإمارات وفرة هائلة من النفط بالمقارنة مع المعدل العالمي، فهي تحتل المرتبة الثامنة في إنتاج النفط عالمياً، وتحتل المرتبة الرابعة في إنتاج النفط السائل بداخل منظمة أوبك. إضافة إلى ما تتمتع به الدولة من وفرة في احتياطي النفط لديها بحسب ما أشارت إلى حكومة الدولة.
2. **الغاز الطبيعي:** تُعد دولة الإمارات من أهم الدول المنتجة للغاز الطبيعي، فهي تحتوي أيضاً على احتياطي ضخم للغاز وهي من أكثر الدول المستهلكة له. فهي تحتل المرتبة الرابعة في احتياطي الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط والسابع على مستوى العالم، وتنتج البلاد حالياً نحو (4,6) مليار قدم³ يومياً؛ مما يجعلها تحتل المرتبة آد 17 لإنتاج الغاز في العالم.
3. **الطاقة الشمسية:** بجانب البترول؛ تُعد الإمارات واحدة من أكثر الدول التي تتعرض للشمس في العالم، مما يجعلها مكاناً محتملاً للطاقة المتجددة. ومن ثمّ تستفيد من ذلك في إنشاء استراتيجية للطاقة النظيفة، وتأمل بحلول عام 2050 بتحقيق توازن بين إنتاج الطاقة واستهلاكها؛ نظراً لأهمية تلك الطاقة في تحقيق ذلك.

وللتعرف على مدى مساهمة الموارد الطبيعية في النمو الاقتصادي الإماراتي؛ لا بد من تحليل تطور الأخير في ضوء تطور الموارد الطبيعية التي تعكس دورها. فالنمو الاقتصادي ما هو إلا "استمرار قدرة الدولة في تقديم المزيد من السلع والخدمات على المدى الطويل في ضوء استنادها على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية عندما يكون في حاجة إلى ذلك"⁽⁴⁹⁾.

وقد قطعت دولة الإمارات شوطاً كبيراً في زيادة معدلات النمو؛ نتيجة تنوع مواردها مما جعلها تتفادى أي عاصفه تُصيب أسواق النفط⁽⁵⁰⁾؛ حيث بذلت دولة الإمارات جهداً كبيراً في تنوع مصادرها وعدم اعتمادها على الموارد الطبيعية في دخلها بصورة كبيرة؛ وذلك يظهر في مدى مساهمة القطاعات غير النفطية في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2020)؛ والذي يوضح مدى انخفاض مساهمة القطاعات النفطية تدريجياً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من (22,7%) في عام 2010 إلى (22,90) عام 2014، ليُسجل أعلى نسبة في عام 2014م، ثم ينخفض إلى (11,10) في عام 2016 ويستمر انخفاض مساهمة ذلك القطاع النفطي في نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (3,4%) عام 2019، ليتضح أعلى نسبة مساهمة في عام 2016 كما يتضح في الشكل رقم (1).

وفي نفس الوقت تُمثل مساهمة الموارد غير النفطية في نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة في الوقت الحالي نحو (70%)، ومن المتوقع أن يرتفع إلى (85%) بحلول عام 2025 كما يتضح في جدول رقم (10).

⁽⁴⁸⁾ أميرة إبراهيم، أهم الموارد الطبيعية في الإمارات العربية المتحدة وتأثيرها على الاقتصاد، 2019، متاح على الرابط التالي، <https://blog.caveo.com.kw>، تاريخ الزيارة: 2023/9/15.

⁽⁴⁹⁾ مجد خضر، تعريف النمو الاقتصادي، متاح على الرابط التالي، [مفهوم النمو الاقتصادي – موضوع \(mawdoo3.com\)](http://mawdoo3.com)، تاريخ الزيارة: 2023/9/15.

⁽⁵⁰⁾ تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2005-2010)، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية – إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص 25.

جدول رقم (10)
معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الثابتة (2018-2022) بالمليار درهم

| المؤشر | السنوات | | | | |
|-----------------------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| | 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 |
| الناتج المحلي الإجمالي | 1,623,517 | 1,505,341 | 1,442,523 | 1,517,759 | 1,501,121 |
| مساهمة الموارد الطبيعية | %27.65 | %27.23 | %28.72 | %28.36 | %29.45 |
| مساهمة الموارد غير الطبيعية | %72.35 | %72.77 | 71.28% | %71.64 | %70.55 |

المصدر: التقارير الاقتصادية السنوية لوزارة الاقتصاد (سنوات مختلفة)، متاح على الرابط التالي، [/https://www.moec.gov.ae](https://www.moec.gov.ae)، وبيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء على الرابط، [/https://fcsc.gov.ae](https://fcsc.gov.ae)، تاريخ الزيارة: 2023/9/20.

المطلب الثاني :
الجغرافيا السياسية للإمارات العربية المتحدة: مستقبل وتحديات

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بتحقيق أداء متميز على المستوى الاقتصادي والسياسي؛ مما ساعدها على تعزيز تنافسيتها في النظام الدولي؛ حيث تتميز حكومة الإمارات من خلال رؤاها الطموحة للتنمية القومية، الالتزام بتحقيق اقتصادي عالي الجودة، ونتائج سياسة متميزة من خلال آلية حكومية تعمل علانية، وشفافية مُدعمة بإطار أداء منهجي، وخدمة ذات مهارات عالية إلى جانب آليات فعّالة لتقديم الخدمات العامة؛ إذ تمتلك رؤى واضحة في القطاعات سياسياً واقتصادياً من شأنها تعزيز مكانة الدولة في النظام الدولي. ومع ذلك؛ هناك مجموعة من التحديات قد تحول دون تحقيق تعزيز تنافسها بالنظام الدولي من الناحيتين السياسية والاقتصادية. انطلاقاً مما سبق؛ فإننا سنستعرض مستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة بالشكل الذي يُعزز مركزها التنافسي بالنظام الدولي في ضوء التحديات التي تعوق تحقيق ذلك:

الفرع الأول
مستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة في النظام الدولي

لقد هدف هذا المطلب إلى إبراز أهمية التعرف على مستقبل دولة الإمارات المتحدة اقتصادياً في ضوء المبلغ المُخصَّص من الميزانية العامة للدولة؛ للإنفاق بشكل مستمر على البنية التحتية؛ فقد تم تخصيص مبلغ قدره (2,4) مليار درهم من الميزانية لقطاع البنية التحتية والاقتصادية، والذي يُمثل نحو (3,8%) من إجمالي الميزانية العامة من مبلغ المصروفات المعتمدة للأعوام 2026-2023

بمبلغ قدره (63,066) مليار درهم⁽⁵¹⁾، إضافة إلى التعرف على مستقبلها سياسياً في ضوء استقرارها السياسي بفضل الخطط والسياسات التي أقرتها الدولة؛ مما ساعدها على ازدهارها تنافسياً بالنظام الدولي. ولمناقشة ما ورد؛ سنتعرف على مستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة في النظام الدولي وفق المحاور التالية :

أولاً : مستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة اقتصادياً في النظام الدولي

- في ديسمبر 2019؛ أطلقت وزارة الاقتصاد "خطة اقتصاد الخمسين" لبناء اقتصاد المستقبل في الإمارات ضمن استراتيجية "عام الاستعداد للخمسين"؛ هدفها تحقيق فترة نوعية في نمو الاقتصاد الوطني بحلول عام 2030، ودعم نمو الناتج المحلي الإجمالي، وازدهار بيئة الأعمال المحلية، وتفوق الشركات الإماراتية عالمياً؛ ومن أهم مبادئها لازدهار مستقبل اقتصادها ما يلي⁽⁵²⁾:
1. **التركيز على بناء اقتصاد أفضل على مستوى العالم:** التنمية الاقتصادية للدولة هي المصلحة الوطنية الأعلى، وكافة مؤسسات الدولة الاتحادية والمحلية في كافة تخصصاتها مسؤولة عن بناء بيئة اقتصادية عالمية متميزة ، والحفاظ على مكتسبات الدولة التي تم تحقيقها منذ التأسيس.
 2. **مسؤولية مؤسسات دولة الإمارات باستمرار بالحفاظ على السمعة الطيبة للدولة:** إذ دولة الإمارات تُعد وجهة اقتصادية واحدة، وجهة سياحية واحدة، وجهة صناعية واحدة، وجهة استثمارية واحدة ووجهة ثقافية واحدة، وعلى جميع الهيئات والمؤسسات الوطنية العمل على توحيد الجهود، والتوظيف المشترك لكافة الإمكانيات ، والعمل على بناء مؤسسات تتجاوز الحدود تحت مظلة الدولة.
 3. **خدمة الأهداف القومية:** من المعروف بأن السياسة الخارجية لدولة الإمارات هي وسيلة لخدمة الأهداف القومية، وأهمها المصالح الاقتصادية لدولة الإمارات، هدفها خدمة الاقتصاد الهادف إلى توفير أفضل حياة لشعب الإمارات.
 4. **تقدم الدولة علمياً:** تقدم الدولة على المستوى العلمي سيرسب حدودها التنموية والاقتصادية، ويصورها كبيئة حاضنة للمواهب، والاستثمارات في تلك المجالات؛ مما سيجعل عاصمتها العاصمة العالمية للمستقبل.
- وتأسيساً على ما سبق؛ أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاستراتيجيات التي من شأنها أن تحافظ على ازدهار دولتها بل تستمر على ذلك مستقبلاً.

- الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي 2022-2032.

تؤمن حكومة دولة الإمارات بأن توفير وتطوير بيئة تتبنى الفكر الرقمي من شأنه المساعدة في تحفيز طرق التفكير لدى الأفراد، بهدف تطبيق الفكر النقدي التحليلي، وتستند في هذا الشأن على دور شركات تقنية المعلومات والاتصالات بتعزيز التعليم الرقمي

⁽⁵¹⁾ مميزات البيئة الاقتصادية للدولة، عن دولة الإمارات، اقتصاد دولة الإمارات، البوابة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط التالي، <https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/economy/features-of-the-uaes-solid-economy>، تاريخ الزيارة في: 2024/6/6.

⁽⁵²⁾ مبادئ الخمسين، البوابة الرسمية للإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط التالي، <https://www.uaeprinciples.ae/PrinciplesOf50.pdf>، تاريخ الزيارة في: 2024/6/7.

لدى الأفراد. و ذلك من خلال بناء وتطوير بنية تحتية متقدمة تساهم مساهمة فعالة في التحول الرقمي، وتبني خطط تهدف إلى خلق فرص متعددة للعمل، وأخيراً تقوية البنية التحتية ودعم الرؤى طويلة الأجل لتحسين أجندة دولة الإمارات للاقتصاد الرقمي⁽⁵³⁾.
والاقتصاد الرقمي يُعرف بأنه الاقتصاد القائم بشكل أساسي على عنصر المعرفة باستخدام العقل البشري، من خلال توظيف أدوات البحث والتطوير، والموارد الاقتصادية المتاحة، والكوادر المؤهلة والقادرة على استيعاب كافة المتغيرات التي تطرأ على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية⁽⁵⁴⁾.

وفي هذا الصدد، أطلقت الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي في أبريل 2022، بهدف مضاعفة نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي من 9.7% (2022) إلى 19.4% خلال الفترة (2022-2032)، حتى تُصبح الدولة مركز الاقتصاد الرقمي الأكثر ازدهاراً في المنطقة وعلى مستوى العالم⁽⁵⁵⁾.

- الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الدائري 2021-2030.

الاقتصاد الدائري يصف بأنه نمط للتنمية الاقتصادية، يعتمد على الدوران البيئي للموارد الطبيعية، ويتطلب الامتثال للقوانين البيئية، والاستخدام الصحيح للموارد الطبيعية لتحقيق التنمية الاقتصادية؛ إذ يوجد عملية تغذية مرتدة تُعرف باسم "الموارد المنتج المتجدد"، وأن الأهداف النهائية لذلك هو: الإنتاج الأمثل، الاستهلاك الأمثل والحد الأدنى من الهدر الذي يُمكن تحقيقه في الإنتاج؛ بهدف السماح باستمرار النمو الاقتصادي⁽⁵⁶⁾.

فالاقتصاد الدائري هو خلق دوائر كاملة من تدفقات المواد، للتحول على التحول من المستهلك إلى المستخدم، ولتتمكن فصل استخدام الموارد والتأثير البيئي على النمو الاقتصادي، في المقابل تهدف نماذج الأعمال الدائرية إلى خفض التكلفة وزيادة الأرباح وإدارة المخاطر، إضافة إلى توفير إمكانيات للقطاع المصرفي للمساهمة في الانتقال إلى الاستدامة⁽⁵⁷⁾.

وفي يناير 2021م؛ اعتمد مجلس الوزراء الإماراتي تشكيل مجلس الإمارات للاقتصاد الدائري القيام بالمهام التالية: الإشراف على إعداد آلية تطبيق سياسة الاقتصاد الدائري، بالتنسيق مع كافة الجهات، واعتماد مؤشرات الأداء الخاصة لتنفيذ السياسة، مؤاممة الاستراتيجيات الاتحادية والمحلية مع متطلبات السياسة، وكذلك اقتراح الأسس العامة للخطط والمشاريع العامة والقطاعية، إضافة إلى

(53) الاقتصاد الرقمي، اقتصاد دولة الإمارات، البوابة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط التالي،
<https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/economy/digital-economy>، تاريخ الزيارة في: 2024/6/7.

challenges, Idea⁽⁵⁴⁾ Harbhajan Kehal & Varinder.Singh, Digital Economy: Impacts, Influences and Group Inc., USA, 2005, p.3.

(55) الاقتصاد الرقمي، اقتصاد دولة الإمارات، مرجع سابق.

(56) Holmes, H., Wieser, H., & Kasmira, J., Critical approaches to circular economy research: Time, space, and evolution. In R. B. Swain & S. Sweet (Eds.), Sustainable consumption and production, volume II: Circular economy and beyond (pp. 55–74). Springer International Publishing, 2021, available at:

2024/6/8 <https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-030-55285-5> accessed on:

(57) The Ellen MacArthur Foundation. History of the Ellen MacArthur Foundation. [WWW Document] <https://www.ellenmacarthurfoundation.org/ourstory/milestones> accessed on: 8/6/2024.

(57) الاقتصاد الدائري، اقتصاد دولة الإمارات، البوابة الرسمية للإمارات العربية المتحدة، Available at , <https://www.ellenmacarthurfoundation.org/ourstory/milestones> accessed on: 8/6/2024.

تعزيز مشاركة القطاع الخاص في المشاريع والمبادرات والبرامج ذات الصلة بالاقتصاد الدائري، فضلاً عن تشجيع مشاريع الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وتعزيز وتطوير الدراسات والبحوث العلمية في المجالات ذات الصلة بالاقتصاد الدائري، وتعزيز التعاون الدولي والشراكات الدولية فيما يخص تطبيق الاقتصاد الدائري على المستوى العالمي⁽⁵⁸⁾.

وذلك بهدف تحديد أولويات دولة الإمارات في تعزيز مفهوم الاقتصاد الدائري في عدد من القطاعات ذات الأولوية؛ وهي: البنية التحتية الخضراء، النقل المستدام، التصنيع المستدام، وإنتاج واستهلاك الغذاء المستدام، إضافة إلى تعزيز الصحة البيئية، ودعم القطاع الخاص في تحوله إلى تبني أساليب وتقنيات الإنتاج الأنظف، والحد من الإجهاد البيئي وتلبية الاحتياجات الأساسية؛ وصولاً لتحقيق رؤية الإمارات بأن تكون أحد الرواد العالميين في مجال التنمية الخضراء⁽⁵⁹⁾.

- استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء 2021-2050.

وهي مبادرة وطنية طويلة الأمد؛ بهدف بناء اقتصاد أخضر في دولة الإمارات تحت شعار "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة"؛ هدفها جعل دولة الإمارات من الدول الرائدة في ذلك المجال ومركزاً مهماً ومتميزاً لتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء، بهدف الحفاظ على بيئة مستدامة من شأنها دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل⁽⁶⁰⁾. وتشمل ما يلي⁽⁶¹⁾:

أ. الاستراتيجية المتكاملة لإدارة النفايات 2021-2041: هدفها تطبيق أفضل الممارسات في مجال الإدارة المتكاملة للنفايات، وتشجيع الاستراتيجية في كل الجهات المهمة من القطاعين الحكومي والخاص؛ لتعزيز ثقافة فرز النفايات الناتجة من مصادرها، بالإضافة إلى رفع نسب وجودة المواد المُعاد تدويرها.

ب. الاستراتيجية الوطنية للطاقة عام 2050: في عام 2017، أطلقت دولة الإمارات استراتيجيتها للطاقة 2050 التي تُعد أول خطة موحدة للطاقة في الدولة توازن بين جانبي الإنتاج والاستهلاك، والالتزامات البيئية العالمية، وضمان بيئة اقتصادية مريحة للنمو في كافة القطاعات؛ هدفها رفع كفاءة الاستهلاك الفردي والمؤسسي بمعدل نحو 40%، ورفع مساهمة الطاقة المتجددة في إجمالي مزيج الطاقة الوليدة المنتجة في الدولة من 25-50%، وتحقيق توفير ما يعادل نحو 700 مليار درهم حتى عام 2050.

(58) الاقتصاد الدائري، اقتصاد دولة الإمارات، البوابة الرسمية للإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط التالي، <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/circular-economy>، تاريخ الزيارة: 2024/6/8.

(59) سياسة الاقتصاد الدائري 2021-2030، الاستراتيجيات والسياسات والمبادرات، والجوائز، البوابة الرسمية للإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط التالي، <https://u.ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/policies/economy/uae-circular-economy-poli>، تاريخ الزيارة: 2024/6/8.

(60) استراتيجية التنمية الخضراء، الإمارات العربية المتحدة مجلس الوزراء، متاح على الرابط التالي، <https://uaecabinet.ae/ar/details/prime-ministers-initiatives/uae-green-growth-strategy>، تاريخ الزيارة: 2024/6/8.

(61) خارطة الطريق المستقبلية لدولة الإمارات، استشراف مستقبل الإمارات، البوابة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط التالي، <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/uae-in-the-future/uae-future>، تاريخ الزيارة في: 2024/6/8.

-سياسة تنمية الصادرات الإماراتية.

سياسة تنمية الصادرات الإماراتية؛ هدفها الانفتاح على أسواق عالمية جديدة في ضوء دعم التجارة الخارجية للدولة، وإيجاد حيز للسلع الإماراتية لزيادة تواجدها في الأسواق العالمية، وإضافة قيمة أعلى في مجالات السلع المصدرة، وبالتالي تحقيق نمو في الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية.

وبما أن هدف الدولة هو تنويع مصادر الدخل؛ فإن هذه السياسة تسعى إلى زيادة نسبة مساهمة الصادرات من السلع والخدمات الوطنية لتصل إلى نحو نصف التجارة الخارجية غير النفطية، إضافة إلى تمكين الاقتصاد المحلي من الاستفادة من فرص الانتعاش الاقتصادي مستقبلاً؛ وذلك من خلال وضع الخطط المسبقة، واستشراف الأسواق التي يمكن من خلالها زيادة فرص نفاذ الصادرات الوطنية فيها، والعمل على تعزيز وتطوير مختلف أوجه التعاملات التجارية معها؛ بالاعتماد على مجموعة من المحاور منها: إيجاد ودعم قنوات تواصل مباشر مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالتجارة والاستثمار في البلدان محور التركيز، وتطوير الشراكات التجارية من خلال أدوات متعددة كتشكيل اللجان المشتركة، وتوقيع الاتفاقيات التي من شأنها دعم تواجدها في الأسواق العالمية والاستثمار في تلك الدول بما في ذلك اتفاقيات التجارة الحرة⁽⁶²⁾.

وتأسيساً على ما سبق؛ احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى في مؤشرات فرص المستقبل على مستوى الدول العربية، والمرتبة الأولى عالمياً في 20 مؤشراً من مؤشرات الجاهزية لفرص المستقبل.

ثانياً: مستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة سياسياً في النظام الدولي

سيتم التعرف على مستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة سياسياً في النظام الدولي، وما هي السيناريوهات المتوقعة لتطور الدولة التي يجعلها تتفرد بنظام يستطيع الحفاظ على استقراره على المدى الطويل. وعليه تضمنت "خطة الخمسين" مبادئ الدولة التي ترسم مستقبل مزدهر لدولة الإمارات سياسياً كما يلي⁽⁶³⁾:

1. **قوة الدولة في كافة المجالات:** إن تقوية الاتحاد من مؤسسات وتشريعات وصلاحيات وميزانيات، وتطوير كافة مناطق الدولة، عمرانها وتنميتها واقتصادياً، هو الوسيلة الأكثر فعالية في ترسيخ اتحاد دولة الإمارات.
2. **الحفاظ على مبادئ الدولة:** أي أن منظومة القيم في دولة الإمارات تقوم على قاعدة الانفتاح والتسامح، حفظ الحقوق وترسيخ دولة العدالة، حفظ الكرامة البشرية، احترام الثقافات، ترسيخ الأخوة الإنسانية واحترام الهوية الوطنية؛ بل تستمر الدولة، من خلال سياستها الخارجية لكل المبادرات والتعهدات، والمنظمات العالمية الداعية للسلم والانفتاح والأخوة الإنسانية.
3. **حسن الجوار أساس للاستقرار:** إذ أن المحيط الجغرافي والشعبي والثقافي الذي تعيش ضمنه الدولة يُمثل خط الدفاع الأول عن أمنها، وسلامتها، ومستقبل التنمية فيها. وتطوير علاقات سياسية واقتصادية مستقرة وإيجابية مع هذا المحيط، الذي يُعد أحد أهم أولويات السياسة الخارجية للدولة.

⁽⁶²⁾ سياسة تنمية الصادرات الإماراتية، اقتصاد دولة الإمارات، البوابة الرسمية للإمارات المتحدة، متاح على الرابط التالي، <https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/economy/uae-export-development-policy>، تاريخ الزيارة في:

2024/6/9

⁽⁶³⁾ مبادئ الخمسين، البوابة الرسمية للإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق.

4. استمرار المساعدات الخارجية: فالمساعدات الإنسانية الخارجية لدولة الإمارات هي جزء لا يتجزأ من مسيرتها والتزاماتها الأخلاقية تجاه الشعوب الأقل حظاً. بصرف النظر عن أي ديانة أو عرق أو لون أو ثقافة، أو الاختلاف السياسي مع أي دولة.
5. الدعوة للسلم والسلام: إن اعتماد الحوار والمفاوضات أساس لحل كافة الخلافات هو الأساس في السياسة الخارجية لدولة الإمارات، والتعاون مع عناصر النظام الدولي لدعم أوصار السلام والاستقرار في العالم .

وفي هذا الجانب؛ كشف التقرير المعنون بـ " دول مجلس التعاون والعالم: السيناريوهات حتى 2025" بحيث تضمن ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل دولة الإمارات المتحدة سياسياً للمنافسة بالنظام الدولي كم يلي⁽⁶⁴⁾:

السيناريو الأول: الواحة.

وهو مفهوم يُشير إلى الاستقرار في دول مجلس الخليج العربي، وبالتالي إن البلاد تسعى إلى تنمية مواردها البشرية المحلية، وقيادة المنطقة نحو التكامل؛ بهدف تنسيق السياسات الاقتصادية والدبلوماسية من خلال إدارة حكم تكنوقراطية، وسوق داخلية أكثر قوة.

السيناريو الثاني: العاصفة الرملية.

والذي يرى بأن عدم الاستقرار في المنطقة هو الأساس الذي سيقوض قدرة دول مجلس التعاون على إجراء الإصلاحات المؤسسية الضرورية بشكل فعال. وعليه؛ فإنه يرى بأن هناك عدداً من العوامل المركبة التي تجعل المنطقة المحيطة مضطربة إلى حد كبير، ومنها النزاع الدائر بين الولايات المتحدة وإيران؛ واتساع دائرة العنف إلى خارج العراق.

السيناريو الثالث: سيناريو الخليج.

ظهور دول الخليج كمركز للابتكار في بيئة عالمية تتميز بالطلب القوي على الطاقة، وتنمية العولمة، وعليه يسمح الاستقرار الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي بالفرصة لتركيز جهودها على تطوير مواردها البشرية على كل المستويات، ومواصلة مسيرة الإصلاح السياسي والمؤسسي بحذر؛ بهدف دعم مجتمعاتها واقتصاداتها المتنامية.

وتأسيساً على ما سبق؛ ناقش الكاتب الأمريكي "Barak Hanna" كيف استفادت دولة الإمارات من موقعها السياسي والجغرافي؛ لتحظى بمكانة متميزة خاصة دولياً، حتى تُصبح العاصمة الجديدة للحضارة العربية، وأضاف كيف نجحت دولة الإمارات في اتخاذ تلك المكانة المميزة لها بالرغم من تنامي القوى العظمى الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي والصين⁽⁶⁵⁾.

وعليه؛ يمكن القول ومن خلال المحاور المتعددة التي تناولتها الدراسة، أن مستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة يعتبر مستقبلاً مليئاً بالفرص من حيث تعزيز النمو الاقتصادي، واعتماده على قطاعات نفطية وغير نفطية؛ من خلال الاستثمار في مجالات متعددة: كالسياحة والفضاء والتكنولوجيا المتقدمة.

⁽⁶⁴⁾ سيناريوهات محتملة لمستقبل دول "التعاون" البيان، 2007، متاح على الرابط التالي، <https://www.albayan.ae/one->

[world/2007-05-20-1.770644](https://www.world/2007-05-20-1.770644)، تاريخ الزيارة: 2024/6/10.

⁽⁶⁵⁾ ميثاق خير الله جلود، مستقبل النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج لسياسات التنمية، مج (17)، ع

(44)، 2010، ص51، متاح على الرابط، [مركز الخليج لسياسات التنمية - Gulf Centre for Development Policies](http://www.gulfpolicies.org)

[gulfpolicies.org](http://www.gulfpolicies.org)، تاريخ الزيارة: 2024/6/10.

وما يدل على قدرة الدولة على استقطاب استثمارات الشركات الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات مثل شركة مايكروسوفت التي أعلنت عام 2024 عن استثمارها في مجال الذكاء الاصطناعي في دولة الإمارات بقيمة 1.5 مليار دولار⁽⁶⁶⁾، بعد أن استثمرت في نفس المجال في اليابان عام 2022 بقيمة 2.9 مليار دولار⁽⁶⁷⁾. وهذا يعني استقطاب التكنولوجيا المتقدمة إلى الدولة، وتعزيز المهارات المحلية في هذا القطاع، وما يتطلبه ذلك من دعم تطوير قطاع التعليم لإعداد الكوادر المحلية المؤهلة، والاستمرار في تعزيز البنية التحتية لمواكبة النمو الاقتصادي، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية مع مختلف الدول؛ من أجل جذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات. وفي هذا الصدد، يُمكن القول بأن دولة الإمارات العربية المتحدة تحتل مكانة متميزة للتنافس دولياً في ضوء الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تتمتع به.

الفرع الثاني

التحديات التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

في تعزيز تنافسها بالنظام الدولي

تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة - منذ نشأتها إلى وقتنا هذا - مجموعة من التحديات؛ لا سيما التحديات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي، وينعكس تأثيرها على مختلف مجالات الحياة في الدولة. وسنتعرف على تلك التحديات على النحو التالي:
أولاً : التحديات الاقتصادية :

ذكر تقرير وزارة الاقتصاد بالإمارات كما أشارت جريدة البيان في عام 2013⁽⁶⁸⁾، أن هناك أربعة تحديات أساسية قد تعيق مسيرة الدولة، وبالتالي تؤثر على تنافسيتها بالنظام الدولي، بالرغم ما تتمتع به الدولة من سمات وفرص هائلة؛ حيث أن تلك التحديات يجب التعامل معها بوسائل غير تقليدية، واتخاذ الوسائل التي من شأنها الحد من تداعياتها السلبية على الدولة وشعبها. تلك التحديات تتمثل في قلة الموارد البشرية الإماراتية، ثم تذبذب الموارد المالية، مروراً باستمرار الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل حركة التنمية، وأخيراً استمرار الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية والوسيلة والرأسمالية؛ كما سنرى بالتفصيل⁽⁶⁹⁾:

1. **انخفاض الموارد البشرية الإماراتية:** إن انخفاض الموارد البشرية ذات الجنسية الإماراتية تُعد من أهم التحديات التي تواجه الدولة؛ حيث أنه وفي ضوء وجود فائض نفطي ضخم واتجاه الدولة لبناء مؤسساتها وهيكلها، وإحداث التنمية مقابل انخفاض الموارد

(66) "مايكروسوفت" ستستثمر 1.5 مليار دولار في شركة إماراتية للذكاء الاصطناعي، متاح على الرابط التالي، <https://www.alarabiya.net/aswaq/companies>، تاريخ الزيارة: 2024/6/10.

(67) مايكروسوفت تستثمر 2.9 مليار دولار بمجال الذكاء الاصطناعي في اليابان، متاح على الرابط التالي، <https://cnnbusinessarabic.com/technology>، تاريخ الزيارة: 2024/6/10.

(68) اقتصاد: 4 تحديات رئيسية تواجه التنمية في الإمارات، جريدة البيان، متاح على الرابط التالي، <https://www.albayan.ae/economy/local-market/2013-12-06-1.2014831>، تاريخ الزيارة: 2024/6/10.

(69) المرجع نفسه.

البشرية الوطنية؛ تم الاستعانة بالموارد البشرية الوافدة لسد هذا الفراغ وكان محصلة هذا حدوث مشكلتين هما: خلل في سوق العمل، وخلل في هيكل التركيبة السكانية.

2. **تذبذب أرباح الدولة:** قد يرجع تذبذب أرباح الدولة إلى أن النفط هو المورد الأساسي للدولة. فالنفط هو سلعة استراتيجية تتأثر أسعاره وتتغير بفعل الظروف والمعطيات الخارجية العالمية التي تخرج عن نطاق السيطرة، وعليه فإن موارد الموازنة تتأثر مباشرة ارتفاعاً وانخفاضاً وفقاً لمستوى الأسعار. كذلك يتأثر مستوى الإنفاق العام وبالتالي الاستثمارات العامة؛ مما يؤثر على تنافسية الدولة بالنظام الدولي ككل تتأثر بهذا المنحنى، كما يعكس على مستوى الإنفاق العام الاستثماري والاستهلاكي، وعلى حدوث عجز في الموازنة العامة عند انخفاض الموارد، أو فائض عند زيادة الموارد.

3. **النمط الاستهلاكي:** أن النمط الاستهلاكي الناتج عن ارتفاع مستوى دخل الفرد، وارتفاع مستوى المعيشة، وتوجه الدولة بقوة لتحقيق التنمية الشاملة في كل القطاعات من الاعتماد بصورة شبه كلية على الخارج في استيراد الاستهلاكية والوسيلة⁽⁷⁰⁾ والإنتاجية؛ الأمر الذي أسهم في رفع تكلفة الواردات وخاصة مع تزايد مستويات الأسعار العالمية.

ثانياً : التحديات السياسية

تتنوع التحديات السياسية التي تواجه دولة الإمارات إلى : تحديات سياسية داخلية، وتحديات سياسية خارجية :

1. التحديات السياسية الداخلية.

تتنوع التحديات السياسية الداخلية التي تواجه دولة الإمارات في ترسيخ الكيان الاتحادي، وكذلك الولاء له كما أنها دولة ريعية، استمرار القبيلة للمجتمع الإماراتي، وأخيراً اختلال التركيبة السكانية.

أ. **ترسيخ الكيان الاتحادي:** من أهم التحديات السياسية التي واجهت دولة الإمارات هو ترسيخ الكيان الاتحادي، وتعزيز الولاء والانتماء إليه، بل والخوف من التغيير خلال الخمسة الأعوام الأولى من نشأة الاتحاد؛ فقد ظهرت قضايا سياسية كادت أن تقضي على الكيان الاتحادي، إلا أن حُسن القيادة الإماراتية والسياسة التي اتبعتها مؤسس الاتحاد الشيخ زايد رحمه الله؛ لعبت دوراً مهماً في تجنب الخطر الذي يُحيط بالدولة، إضافة إلى إدراك القيادات السياسية في الإمارات حينئذٍ إلى وضع مصلحة الإمارات فوق أي اعتبار آخر⁽⁷¹⁾.

ب. **تعزيز الولاء للدولة:** يُعد تحدي آخر يواجه دولة الإمارات تجسدت في الموازنة الاتحادية، وما إن حل العقد الثالث من نشأة الاتحاد حتى استقرت دعائمه، وأثبتت قدرته المتميزة ليس على الاستمرار فقط، ولكن حتى يكون أنجح تجربة في المنطقة العربية⁽⁷²⁾؛ على اعتبار أن الاستقرار الاقتصادي يعزز الولاء والانتماء للدولة

(70) السلع الوسيطة: هي السلع الجاهزة كلياً أو جزئياً كمدخلات في إنتاج عدد من السلع الأخرى، للمزيد، أنظر: ما معنى الاستيراد، متاح على الرابط التالي، <https://hbrarabic.com>، تاريخ الزيارة: 2024/6/10.

(71) فاطمة حسن الصايغ، التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة، سلسلة محاضرات الإمارات 108، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2020، ص 4.

(72) المرجع نفسه، ص 5.

ج. **اختلال التركيبة السكانية:** من المعروف بأن مسألة التوازن في التركيبة السكانية إحدى التحديات التي تواجهها دولة الإمارات؛ مما أثار تساؤلاً حول نوع التغيرات التي أحدثتها وجود العمالة الأجنبية على التركيبة السكانية، وما ينتج عنها مستقبلاً من مخاطر قد تمس الهوية، أو تُشكل إحدى عوامل تهديد للأوضاع الاقتصادية والسياسية في الدولة. وقد ينخفض تعداد الشعب الإماراتي عام بعد عام؛ مما يُمثل خللاً؛ وبالتالي عقبة أساسية أمام الإصلاح السياسي في الإمارات أكثر من غيرها من دول المنطقة، إذ يؤدي إلى حدوث بطء في عملية اتخاذ القرار السياسي على الصعيد المحلي، فالتركيبة الاتحادية مسؤولة عن الاستقرار السياسي بقدر ما هي مسؤولة عن الازدهار الاقتصادي في الإمارات، حيث فتحت البنية الاتحادية مجالاً واسعاً أمام التنافس الاقتصادي والتطور في مختلف المجالات⁽⁷³⁾.

ولا بد من التأكيد في هذا المجال أن أغلب التحديات المشار إليها (اقتصادياً وسياسياً) ارتبطت بالدولة في فترة النشأة، وتم تجاوزها من خلال منظومة صنع السياسات في الدولة الإماراتية؛ حيث لم يعد الاقتصاد الإماراتي يعتمد على مصادر الطاقة كمصدر وحيد للدخل، بل تعددت مصادر تنوع الدخل، كذلك ساهمت السياسات المختلفة في زيادة أعداد المواطنين ضمن التركيبة السكانية للدولة. وزيادة أعداد المواطنين العاملين في كلا القطاعين العام والخاص؛ بحيث ساهمت منظومة صنع السياسات في دفع الدولة لتصبح من المراكز المتقدمة دولياً، وفق نتائج مؤشرات التنافسية الدولية المشار إليها سابقاً. وساهمت كذلك في ترسيخ الاتحاد وتعميق الانتماء للدولة الإماراتية وتعزيز الولاء للقيادة.

2. التحديات السياسية الخارجية.

ويمكن الإشارة إلى التحديات السياسية الخارجية التي تواجه مستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة في النظام الدولي في

الآتي:

أ. **تغير المناخ⁽⁷⁴⁾:** من المعروف أن ظاهرة التغير المناخي أصبحت مشكلة عالمية يهتم بها كافة دول العالم، نتيجة الخطر الذي يواجهه البشر أجمع، بل أصبح خطراً يُهدد أمن العالم كله؛ لا سيما أن مفهوم الأمن يشمل حالياً الأمن الاقتصادي والبيئي والإنساني، ولم يعد قاصر على الأمن السياسي فقط، ويُمكن القول إن الدول النامية أصبحت أكثر تعرضاً لمواجهة تغير المناخ؛ إذ تُشير التقديرات بأنها تتحمل نحو 75-80% من تكاليف الأضرار الناتجة عن تغير المناخ⁽⁷⁵⁾.

من المعروف أن دولة الإمارات العربية المتحدة ذات طقس حار في فصل الصيف، حيث تصل درجة الحرارة في فصل الصيف إلى 40 درجة مئوية، وقد تزيد إلى 50 درجة مئوية، وذلك نتيجة تغير المناخ. وأكدت التحليلات المستقبلية باستخدام النمذجة المناخية إلى ارتفاع معدل درجة الحرارة سنوياً في الدولة لترتفع بمقدار 1,5-2 درجة مئوية بحلول عام 2040،

⁽⁷³⁾ عبد الخالق عبد الله، حرية الصحافة في الإمارات: المسؤولية الرباعية، صحيفة الخليج، 2008م، متاح على الرابط التالي، <https://www.alkhaleej.ae>، تاريخ الزيارة في: 2024/6/12.

⁽⁷⁴⁾ **تغير المناخ:** ينتج نتيجة ظاهرة الاحتباس الحراري؛ مما يُسبب تغير في حالة الطقس في مناطق مُحددة، ويشمل تغيرات في درجة حرارة الهواء وارتفاع في مستوى مياه البحار ونمط الترسيبات وذوبان الجليد. نقلاً عن: المناخ يتغير.. فلنستعد، ملف إعلامي صادر عن الهيئة الاتحادية للبيئة بمناسبة يوم البيئة الوطني الحادي عشر، 2008، ص16.

⁽⁷⁵⁾ تقرير التنمية في العالم 2010، التنمية وتغير المناخ، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2010، ص5-6.

ومن المتوقع؛ أن يكون تأثير التغير المناخي أشد صعوبة في المناطق الساحلية؛ إذ تُعاني السواحل البحرية من ارتفاع درجة حرارة المياه والملوحة⁽⁷⁶⁾.

وفي هذا الصدد؛ صُنفت دولة الإمارات العربية المتحدة بأن من الدول الأكثر عُرضة للتداعيات السلبية لتغير المناخ؛ فمن المتوقع أن تشهد مزيداً من الارتفاع في درجات الحرارة، وتناقصاً في معدل سقوط الأمطار، وارتفاعاً في مستوى سطح البحر⁽⁷⁷⁾.

أما القطاعات الأكثر تأثراً بالتغير المناخي في دولة الإمارات؛ فهي النظم البيئية المائية والساحلية والبحرية، إضافة إلى النظم البيئية للأراضي الجافة، والمباني والبنية التحتية، إضافة إلى الصحة العامة⁽⁷⁸⁾.

ب. قضية الجزر الإماراتية الثلاثة: بالرغم من أن التحديات السياسية الخارجية كانت تُمثل عقبة كبيرة أمام استقرار الكيان الاتحادي عند نشأته؛ إلا أن ذلك التحدي لم يرجع بضخامته نفسها في الوقت الحالي.

إذ أثبت الكيان الاتحادي قدرته على الثبات في الداخل، وحل القضايا الاتحادية المعلقة بين الأعضاء، وقد عرف الاتحاد بقدرته على مواجهة القضايا الخارجية؛ فيما عدا قضية الجزر الثلاث التي استمرت منذ نوفمبر لعام 1971 حتى وقتنا الراهن، فإن الإمارات أثبتت قدرتها على مواجهة القضايا الحدودية مع جيرانها معالجة تكفل الاستقرار السياسي لها وللمنطقة كاملة.

وفي هذا الصدد؛ يُمكن القول أن قضية الجزر الثلاث إحدى أهم التحديات الخارجية التي واجهت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها حتى الآن؛ إذ أن القضية دخلت في العقد الخامس دون وجود بارقة أمل في الوصول إلى حل يُرضي كافة الأطراف؛ بالرغم من إعلان دولة الإمارات في أكثر من مناسبة تمسكها بجزرها المحتلة، وحينئذٍ أعلنت إيران بعدم رغبتها في التفاوض حول قضية الجزر التي تُعد جزءاً من أراضيها؛ بالرغم من قيام الكثير من الدول العربية بمحاولة إقناعها على التفاوض لكن دون جدوى.

الخاتمة (النتائج والتوصيات)

جاءت هذه الدراسة لترتكز على دور الجغرافيا السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز تنافسيتها بالنظام الدولي وقد توصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: إشكالية الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن الجغرافيا السياسية لدولة الإمارات العربية أسهمت وبشكل فاعل في تعزيز تنافسيتها في النظام الدولي؛ حيث وظفت الدولة موقعها الجيوستراتيجي لتصبح مركزاً ريادياً عالمياً للتجارة ونقل البضائع - خاصة النفط والغاز-، ووظفت الدولة بكفاءة عناصرها الجيواقتصادية لتعزيز تطورها الاقتصادي والتقني؛ الأمر الذي وظفه النظام السياسي بشكل انعكس على رسم ملامح سياسة خارجية؛ هدفها تعزيز النفوذ والمكانة والتنافسية في النظام الدولي.

1. ثانياً: فرضية الدراسة: أكدت الدراسة صحة الفرضية بأن محددات الجغرافيا السياسية لدولة الإمارات تشكل مميزات تسهم في تعزيز تنافسيتها في النظام الدولي؛ من خلال تمتعها بالعناصر الجيوستراتيجية والجيواقتصادية والديموغرافية وكفاءة النظام

⁽⁷⁶⁾ الخطة الوطنية للتغير المناخي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2017-2050، وزارة التغير المناخي والبيئة، البوابة الرسمية للإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 20.

⁽⁷⁷⁾ الإمارات العربية المتحدة تكافح تغير المناخ باستخدام القوى النووية وتعرض تجربتها، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، متاح على الرابط التالي، <https://www.iaea.org/ar/bulletin/lmrt-lrby-lmthd-tkfh-tgyr-lmnkh-bstkhdm-lqw-lnwyy->

wtrd-tjrbth، تاريخ الزيارة: 2024/6/12.

⁽⁷⁸⁾ المرجع نفسه.

السياسي. حيث أن هذه المميزات مجتمعة أسهمت في قدرة الدولة على المنافسة في النظام الدولي، وتبوءاً مكانة متقدمة بين الدول؛ ويظهر ذلك أيضاً من خلال دخول الدولة نادي العشرة الكبار في مؤشرات التنافسية العالمية من أهم المحددات الجغرافية التي ساهمت في تعزيز تنافسية دولة الإمارات:

أ. **الموقع الجيواستراتيجي:** فهي مركز الخليج العربي، يُحدها من الشمال والشمال الغربي مياه الخليج، ودولة قطر والمملكة العربية السعودية من الغرب، وسلطنة عُمان من الجنوب؛ الأمر الذي ساهم من ناحية اقتصادية بأن تكون مركزاً تجارياً دولياً مهماً يصل بين المنتجين في الشرق الأوسط وأسواق آسيا وأوروبا والولايات المتحدة، كذلك عزز موقعها الجيواستراتيجي تسهيل عملية التبادل التجاري، والتواصل مع العالم؛ من خلال الموانئ البحرية المتعددة التي تم تناولها في الدراسة ودعمها كمركز عالمي للطيران؛ مما انعكس من على تطوير التجارة والسياحة فيها، بالإضافة إلى تأثير موقعها الجغرافي -بقرتها من مصادر الطاقة في منطقة الخليج - على قدرة الدولة في التأثير على الأسواق العالمية ذات العلاقة بالنفط والغاز. عدا عن القيمة المضافة لدولة الإمارات التي منحها إياها موقعها الجيواستراتيجي في دعم مشاريع التنمية المستدامة، والطاقة المتجددة مثل مشروع مدينة مصدر في العاصمة أبو ظبي والتي تم تناولها بالتفصيل في الدراسة.

ب. **موارد الدولة (الجيواقتصادي):** المتمثلة في مساحتها وشكلها ومواردها الطبيعية الاستراتيجية مثل: النفط والغاز؛ حيث صنفت الإمارات في المرتبة السابعة عالمياً من حيث إنتاج النفط، (4,020) مليون برميل يومياً. وحصّة تمثل 4.3% من الإمدادات العالمية لعام 2022. كذلك جاءت في المركز السابع عالمياً من حيث أكبر احتياطي للغاز الطبيعي (نحو 8.2 تريليون م³) عام 2022.

هذا الأمر أدى إلى امتلاكها وفورات مالية ضخمة أسهمت في إنشاء الصناديق السيادية، وتبوءها المركز الثاني عالمياً بعد الصين في حجم الصناديق السيادية؛ مما ساهم في زيادة نفوذها السياسي والاقتصادي، وتعزيز تنافسيتها في النظام الدولي. كذلك ساهمت العوائد المالية الضخمة من تصدير النفط والغاز في تعزيز الاقتصاد المحلي، وبناء بنية تحتية متميزة، وانعكس ذلك على تطوير قطاعات حيوية رافدة للاقتصاد المحلي، مثل: السياحة والطيران والتقدم التقني وقطاع الفضاء. هذا بالإضافة إلى تمكين الدولة من دعم المشاريع الإنسانية، والمشاريع الأخرى ذات الطابع التنموي؛ مما انعكس على إيجابية صورة الدولة في النظام الدولي وتعزيز مكانتها.

ومن ناحية أخرى لعبت الموارد الطبيعية الاستراتيجية دوراً مهماً من خلال دعم قدرة الإمارات في التأثير على السياسات الدولية في مجال الطاقة؛ على اعتبار تبوءها مراكز متقدمة عالمياً في إنتاج النفط والغاز، ومنحها نفوذاً في تحديد السياسات السعرية للطاقة من خلال منظمة أوبك.

ج. التقدم العالمي على مستوى امتلاك الموارد الصناعية؛ مما جعلها تحتل المرتبة رقم 30 في المؤشر لعام 2022 مقابل المركز رقم 35 في عام 2018.

د. تطور صناعة الخدمات الصحية في دولة الإمارات والذي يعتبر إحدى العلامات المهمة في العملية الاقتصادية والاجتماعية؛ مما ساهم في رفع المستوى الصحي للأفراد إلى المستوى التي جعلها تتسابق مع الدول المتقدمة.

هـ. تبوء الدولة المرتبة الأولى عامياً في العام 2021 للارتقاء بمستوى التعليم؛ مما يعكس جودة التعليم وتكيفه مع التطورات التقنية في هذا المجال.

و. زيادة اعتماد الدولة على أسواق السلع غير النفطية عاماً بعد عام لتحقيق رؤية الدولة لعام 2021 واستراتيجيتها ذات الصلة بتنمية الأسواق غير النفطية؛ الأمر الذي ساهم في تعزيز تنافسية الدولة عالمياً. حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدولة

الإمارات 507.1 مليار دولار في العام 2022؛ مما دفع بها الى المركز 22 ضمن أفضل الاقتصاديات العالمية. وترتب على ذلك دعوة الإمارات للانضمام الى مجموعة G20 ومشاركتها في القمة 18 لمجموعة العشرين التي عقدت في الهند 2023.

ز. قدرة النظام السياسي على مواجهة التحديات؛ مما ساهم في توظيف موارد الدولة بفعالية، وتحقيق أهداف الدولة، واستمرارها بشكل يُعزز تنافسها بالنظام الدولي.

وعليه؛ فإن مقومات الجغرافيا السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة أسهمت في تبوأها المراكز العشرة الأولى عالمياً في 204 مؤشر من مؤشرات التنافسية العالمية عام 2021 من أصل 335 مؤشر. والصادر في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2021 الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية في لوزان السويسرية.

المصادر والمراجع:

أولا : المراجع باللغة العربية:

- جودة، ج. ح. (1988). شبه الجزيرة العربية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- حسين، خ. (2020). الجغرافيا السياسية: دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها (ط. 2). بيروت: دار المنهل اللبناني.
- دولة الإمارات. (1999). الكتاب السنوي. لندن: شركة ترايدنت بريس ليمتد.
- العزي، س. (2015). الشيخ زايد ودوره في نشوء وتطور دولة الإمارات العربية المتحدة (ط. 1). عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- الشامي، ص. د. ع. (1999). دراسات في الجغرافيا السياسية (ط. 2). الإسكندرية: منشأة المعارف.
- غنيم، ع. ح. (د. ت.). جغرافيا دولة الإمارات العربية المتحدة الإقليمية الطبيعية والبشرية (ط. 1). العين: دار الكتاب الجامعي.
- العجيلي، م. ص. (2000). دولة الإمارات - دراسة في الجغرافيا السياسية (ع. 45، ط. 1). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- طبي، م. (2019). الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى اليوم (ط. 1). بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.
- ملوك السامرائي، م. (2016). تكنولوجيا النقل العالمي واتجاهات التجارة الدولية الحديثة (ط. 1). الإمارات: مركز جمعة الماجد الثقافي.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Boggs, S. W. (1966). International boundaries: A study of boundary functions and problems. AMS Press.
- Prescott, J. R. V. (1965). The geography of frontiers and boundaries. Aldine Publishing Company.
- Kehal, H., & Singh, V. (2005). Digital economy: Impacts, influences and challenges. Idea Group Inc.
- فاضل عباس، ن. (2014). النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة دراسات دولية (ع59). مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.
- حسين، م. ش. (2022). الجغرافيا السياسية واستمرارية النظام السياسي الإماراتي (2004-2021) مجلة السياسة والاقتصاد (م15، ع14). كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس.
- أنطوني، ج. د. (2002). دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة. سلسلة محاضرات الإمارات (62) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.
- المومني، م. خ.، & شيكات، خ. ح. (2012). رؤية شاملة لأبعاد الصراع في قضية الجزر الثلاث "طنب الكبرى، طناب الصغرى، أبو موسى". المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية (م5، ع1). عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية.
- الصايغ، ف. ح. (2020). التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة. سلسلة محاضرات الإمارات (108) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.
- تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (2005-2010)، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية – إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2012.
- تقرير التنمية في العالم 2010، التنمية وتغير المناخ، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2010.
- The Information Architects of Encyclopedia Britannica, United Arab Emirates: Facts & Stats, Available at, <https://WWW.britannica.com/place/United-Arab-Emirates>.
- <https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/the-seven-emirates/abu-dhabi> البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط التالي:
- الإمارات العربية المتحدة – الناتج المحلي الإجمالي 1973-2020 معطيات، متاح على الرابط التالي: <https://ar.tradingeconomics.com/united-arab-emirates/gdp?continent=asia>
- أحمد عبد الحكيم، بديل هرمز وجوهرة الشرق.. ميناء الفجيرة همزة وصل، متاح على الرابط التالي، <https://www.independentarabia.com/node/25036>
- محمد أزهري سعيد السماك، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، مكتبة الإكسبر الإلكترونية، متاح عبر الرابط التالي، https://archive.org/details/aljoghrafia_alsyasia
- الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية 2018، البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط التالي، <https://u.ae/ar-AE>.

الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة وحدودها، متاح على الرابط التالي، <https://www.bing.com/images>.
نسيمة العموش، تضاريس دولة الإمارات، متاح على الرابط التالي، <https://mawdoo3.com>.
النقل ورؤية الإمارات 2021، متاح على الرابط التالي، [النقل ورؤية الإمارات 2021 - البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة](http://www.mawdoo3.com) (u.ae).

بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، دبي، متاح على الرابط التالي، <https://fcsc.gov.ae>.
محمد العسومي، قطاع الطيران المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة وأهميته الاقتصادية، متاح على الرابط التالي، https://www.ecssr.ae/reports_analysis

تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2019 جاءت الإمارات ضمن أفضل 7 دول في المؤشر الخاص
بجودة الطرق، للمزيد أنظر: <https://u.ae/information-and-services/transportation>.

سهيل المزروعى، قطاع النقل في الإمارات ضمن الأفضل عالمياً، للمزيد أنظر: <https://www.albayan.ae/uae/news>.

الموانئ البحرية، البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط التالي، <https://u.ae/ar-ae/information-and-services/infrastructure/civic-facilities>

أميرة إبراهيم، أهم الموارد الطبيعية في الإمارات العربية المتحدة وتأثيرها على الاقتصاد، 2019، متاح على الرابط التالي، <https://blog.caveo.com.kw>

مجد خضر، تعريف النمو الاقتصادي، متاح على الرابط التالي، [مفهوم النمو الاقتصادي - موضوع \(mawdoo3.com\)](http://www.mawdoo3.com).

التقارير الاقتصادية السنوية لوزارة الاقتصاد (سنوات مختلفة)، متاح على الرابط التالي، <https://www.moec.gov.ae>.
مميزات البيئة الاقتصادية للدولة، عن دولة الإمارات، اقتصاد دولة الإمارات، البوابة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، متاح على
الرابط التالي، <https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/economy/features-of-the-uaes-solid-economy>

مبادئ الخمسين، البوابة الرسمية للإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط التالي، <https://www.uaeprinciples.ae/PrinciplesOf50.pdf>

20 اقتصاد الرقمي، اقتصاد دولة الإمارات، البوابة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط التالي، <https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/economy/digital-economy>

Holmes, H., Wieser, H., & Kasmira, J., Critical approaches to circular economy research: Time, space, and evolution. In R. B. Swain & S. Sweet (Eds.), Sustainable consumption and production, volume II: Circular economy and beyond (pp. 55–74). Springer International Publishing, 2021, available at: <https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-030-55285-5>

22-The Ellen MacArthur Foundation. History of the Ellen MacArthur Foundation. [WWW Doch] <https://www.ellenmacarthurfoundation.org/ourstory/milestones>.

الاقتصاد الدائري، اقتصاد دولة الإمارات، البوابة الرسمية للإمارات العربية المتحدة، Available at , ument]-23

<https://www.ellenmacarthurfoundation.org/ourstory/milestones>

الاقتصاد الدائري، اقتصاد دولة الإمارات، البوابة الرسمية للإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط التالي، <https://u.ae/ar-.AE/about-the-uae/economy/circular-economy>

سياسة الاقتصاد الدائري 2021-2030، الاستراتيجيات والسياسات والمبادرات، والجوائز، البوابة الرسمية للإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط التالي، <https://u.ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-.awards/policies/economy/uae-circular-economy-poliiv>

استراتيجية التنمية الخضراء، الإمارات العربية المتحدة مجلس الوزراء، متاح على الرابط التالي، <https://uaecabinet.ae/ar/details/prime-ministers-initiatives/uae-green-growth-strategy>

خارطة الطريق المستقبلية لدولة الإمارات، استشراف مستقبل الإمارات، البوابة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط التالي، <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/uae-in-the-future/uae-future>

سياسة تنمية الصادرات الإماراتية، اقتصاد دولة الإمارات، البوابة الرسمية للإمارات المتحدة، متاح على الرابط التالي، <https://u.ae/ar-.AE/about-the-uae/economy/uae-export-development-policy>

سيناريوهات محتملة لمستقبل دول "التعاون" البيان، 2007، متاح على الرابط التالي، <https://www.albayan.ae/one-world/2007-05-20-1.770644>

ميثاق خير الله جلود، مستقبل النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج لسياسات التنمية، مج (17)، ع (44)، 2010، ص 51، متاح على الرابط، www.gulfpolicies.org - Gulf Centre for Development Policies

مايكروسوفت تستثمر 1.5 مليار دولار في شركة إماراتية للذكاء الاصطناعي، متاح على الرابط التالي، <https://www.alarabiya.net/aswaq/companies>

مايكروسوفت تستثمر 2.9 مليار دولار بمجال الذكاء الاصطناعي في اليابان، متاح على الرابط التالي، <https://cnnbusinessarabic.com/technology>

الاقتصاد: 4 تحديات رئيسية تواجه التنمية في الإمارات، جريدة البيان، متاح على الرابط التالي، <https://www.albayan.ae/economy/local-market/2013-12-06-1.2014831>

السلع الوسيطة: هي السلع الجاهزة كلياً أو جزئياً كمدخلات في إنتاج عدد من السلع الأخرى، للمزيد، أنظر: ما معنى الاستيراد، متاح على الرابط التالي، <https://hbrarabic.com>

عبد الخالق عبد الله، حرية الصحافة في الإمارات: المسؤولية الرباعية، صحيفة الخليج، 2008م، متاح على الرابط التالي، <https://www.alkhaleej.ae>

الإمارات العربية المتحدة تكافح تغيير المناخ باستخدام القوى النووية وتعرض تجربتها، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، متاح على الرابط التالي، <https://www.iaea.org/ar/bulletin/lmrt-lrby-lmthd-tkfh-tgyr-lmnkh-bstkhdm-lqw-lnwyy-wtrd-tjrbth>

“The Geopolitical Components of the United Arab Emirates” Researcher:

Diya Mahmoud El-Dardasawi

Abstract:

Abstract: The study aimed to identify the elements of the political geography of the UAE, and its future in the international system. While identifying the challenges facing achieving this, the study started from the premise that the determinants of geopolitics, represented in the demographic, economic and political geography of the UAE, are advantages that contribute to enhancing its competitiveness in the international system.

The researcher used the analytical method in collecting facts and information, analyzing them, interpreting the phenomenon through it, determining its characteristics and dimensions, and describing the relationship between them, in order to reach an integrated scientific description. In addition to the systematic approach, which is based on the study of the constituent parts of the system or the phenomenon under study, so that each part plays a specific role, within a relationship of interaction and adaptation between the parts to achieve integration to ensure the continuity of the system, so that the United Arab Emirates is considered a format and the seven emirates of the country are components of this system.

The study reached a set of results, including: The elements of the political geography of the United Arab Emirates contributed to enhancing the country's competitiveness in the international system, and pushed the country to occupy the top 10 globally in 204 global competitiveness indicators in 2021 out of 335 indicators. It is issued in the Global Competitiveness Yearbook 2021 report issued by the Global Competitiveness Center of the International Institute for Management Development in Lausanne, Switzerland

Keywords: Geopolitics, UAE, Enhancing economic and political competitiveness.